



## العلاقات التركية السوفيتية (1945-1923)

م.د. عباس محمد جميل الاغا<sup>1</sup>, فاطمة حمدان عبادي<sup>2</sup>

<sup>1</sup> مديرية العامة ل التربية نينوى - العراق

<sup>2</sup> كلية الاداب / جامعة الكوفة - العراق

abassmohammedaghs@gmail.com

ملخص. تحظى الدراسات التاريخية التركية اهمية كبيرة للموقع الجغرافي الذي تتمتع به تركيا بين دول العالم ولتحكمها بالمضائق التي تمثل الطريق ذات الامنية الاستراتيجية للتجارة الدولية مما جعلها محطة انتظار الدول الاوربية لاسيما الاتحاد السوفيتي اذ ان العلاقات بين الطرفين لم تكن على وثيرة واحدة فتارة يتخللها العداء والتوتر وهذا ما لاحظناه في بداية العلاقات وخاصة قبل قيام الجمهورية التركية والناتج من الأطماع الروسية في الحصول على موطن قدم في البحر الاسود الواقع تحت سيطرة العثمانيين، لذلك يمكن القول أن العلاقات بين الجانبين لم تتح صفة واحدة وإنما صفات مختلفة وحسب كل مرحلة تاريخية تمر بها.

**الكلمات المفتاحية:** تركيا، الاتحاد السوفيتي، البحر الاسود، عصمت اينونو، مصطفى كمال أتاتورك.

**Abstract.** Turkish historical studies are of great importance to Turkey's geographical position among the countries of the world and its control of the straits that represent the route of strategic importance of international trade, making it the focus of the attention of European countries, particularly Russia. As relations between the two parties





were not at the same pace, punctuated by hostility and tension. This was seen at the beginning of relations, especially before the Republic of Turkey and Russian ambitions to gain a foothold in the Ottoman-controlled Black Sea. It can therefore be said that relations between the two sides have not taken a single quality, but only different qualities at each historical stage.

**Keywords:** Turkey, Soviet Union, Black Sea, Ismat Inono, Mustafa Kamal Ataturk

## المقدمة

تحظى الدراسات التاريخية التركية أهمية كبيرة للموقع الجغرافي الذي تتمتع به تركيا بين دول العالم ولتحكمها بالمضائق التي تمثل الطريق ذات الأهمية الاستراتيجية للتجارة الدولية مما جعلها محطة انتشار الدول الغربية ومن هذا المنطلق ولما تحمله موضوعات العلاقات الدولية من متعة وفائدة للتعرف على الدافع الكامنة وراء تلك المواقف التي تتخذها الدول الأوروبية في علاقاتها مع تركيا ولهذا جاء اختيارنا لهذا الموضوع للغوص في بحر هذه العلاقات وما آلت اليه من تطورات خلال هذه المدة من ١٩٢٣ ولذى يصادف قيام الجمهورية التركية على يد مصطفى كمال اتاتورك وانتهاء عام ١٩٤٥ ولذى يمثل نهاية الحرب العالمية الثانية، والأسباب التي أدت إلى قيام هذه العلاقات وانعكاسها على الوضع العام التركي السياسي والاقتصادي.

اقتضى المنهج تقسيم الدراسة المعروفة بـ (العلاقات التركية - السوفيتية ١٩٢٣ - ١٩٤٥) إلى مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة تضمنت أبرز النتائج التي توصل إليها الباحثان.

جاء المبحث الأول بعنوان (العلاقات التركية - السوفيتية ١٩٢٣ - ١٩٣٩)، بينما حمل المبحث الثاني عنوان (الحرب العالمية الثانية وأثرها على العلاقات التركية - السوفيتية حتى عام ١٩٤٥)، في حين ارتى الباحثان أن يكون المبحث الثالث للطرق إلى العلاقات الاقتصادية بين الدولتين كانت بازدهار وتوقفت عند هذا الحد خاصة وإن العلاقات بين الطرفين قد تلاشت في سنوات الحرب العالمية الثانية لميل الاتراك إلى جانب الألمان والبريطانيين.

اعتمد الباحثان على مجموعة من المصادر والمراجع، يأتي في مقدمتها الرسائل والاطاريف الجامعية واهمها رسالة حنا عزو بهنان، (التطورات السياسية في تركيا ١٩١٩ - ١٩٢٣)، وكذلك كان لكتب العربية والمصرية جزءاً لا يتجزأ من هذا البحث بمعلوماتها القيمة والتي اغنت البحث واهمها: مجموعة

من الباحثين السوفيت، تاريخ تركيا المعاصر، وكتاب احمد نوري النعيمي، العلاقات التركية الدولية، وغيرها من الكتب المتعددة التي كان لها اثر كبير في اكمال البحث.

كما واعتمد الباحثان وبشكل كبير على البحوث المنشورة ومنها بحث حنا عزو بنهان ((العلاقات التركية السوفيتية)) فكان له الحيز الأكبر في صفحات البحث لاهميته والمعلومات القيمة الذي يحتويه، إلى جانب بحث جمال كمال اسماعيل (موقع تركيا من الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ - ١٩٤٥) والذي افاد الباحثان بالبحث الثاني بشكل كبير، وكذلك بحث نديم خليل محمد (سياسة تركيا الخارجية ١٩١٨ - ١٩٣٩) وايضا كان له اثر كبير في اعداد هذا البحث.

## ١. المبحث الاول: العلاقات التركية - السوفيتية ١٩٢٣ - ١٩٣٩

ان العلاقات بين الدولتين العثمانية وروسيا القصصية قد تميزت ومنذ وقت مبكر بطبع العداء والتوتر، والنابع من الموضع الجغرافي لروسيا المشرف على البحر وهذا ما جعلها متجمدة معظم السنة واشر بالتالي على سير حركة نشاطها التجاري من جهة، وسيطرة الدولة العثمانية على البحر الأسود، الأمر الذي دفع الروس للسيطرة على المياه الدافئة الواقعة تحت سيطرة وتحكم العثمانيين، لذلك حاول الروس التوسيع والخروج من سياسة العزلة من خلال سيطرتها على البحر الاسود ومضيق البسفور والدردنيل المهمان لها ومن ثم محاولتها للوصول على المياه الدافئة في البحر الأبيض المتوسط (نهان، 2007: 2).

واستمرت المحاولات الدولية للسيطرة على المضائق العثمانية وكذلك استمرار حالات التوتر بين الطرفين حتى نشوب الحرب العالمية الأولى (1914- 1918)، عندما اعلن وزير الخارجية الروسي سيرغي سازونوف *Sergey Sazonov* في تقريره عن المضائق واهم ما جاء فيه ((سينبغي لنا أن نفرض سيطرتنا على المضائق لؤمن لأنفسنا منفذًا إلى البحر المتوسط، أما احتلال البسفور دون النيل فيتيح لنا حماية مصالحنا في منطقة البحر الأسود))

(الجاج، 1947: 27)، وقد دفعت الروس بعض النتائج والمكاسب على حساب العثمانيين وخاصة بعد هزيمة العثمانيين في الحرب والشروط القاسية التي فرضت عليها من قبل دول الوفاق بموجب هدنة مودرس (*Mudros*) (نهان، 1989: 20-21).

وبدأت صفحة جديدة في العلاقات بين الجانبين السوفيتي والحركة الوطنية (الحركة الكمالية) التركية بقيادة مصطفى كمال باشا (باشا، 2009: 13-12)، بينما أرسل كتاباً إلى موسكو عام ١٩٢٠م وهو يطلب فيه من لينين *Lenin* (الكيالي، د.ت: 603-604)، تقييم العون والمساعدة إلى تركيا من أجل



مواجهة القوى التي تحاول التدخل بالبلاد (المنوفي، 1971: 115)، وبالفعل فقد عقدت معايدة بين الطرفين في ١٦ آذار ١٩٢١، ولهذه المعايدة أهمية كبيرة بالنسبة لتركيا، فقد أعيدت لها المقاطعات التي خسرتها سابقاً والمتمثلة بقارص وأردهان وأودتونين (محمد، 2012: 6).

كما وتكمّن أهمية هذه المعايدة بأنها وضعت أساساً عهداً جديداً من العلاقات بين الحركة الكمالية والتي نجحت بطرد قوات الإحتلال من البلاد وانشأت دولة تركيا الحديثة على أنقاض الدولة العثمانية والإتحاد السوفياتي على المستويين السياسي والإقتصادي (SCA، 2019).

كما وحصلت حكومة أنقرة على الإعتراف الدولي بعد عقد معايدة قارص في ١٣ تشرين الأول ١٩٢١ مع جمهوريات أرمينيا وأذربيجان وجورجيا السوفيتية وبمشاركة روسيا السوفيتية، وتألفت هذه المعايدة من عشرين مادة وثلاثة ملاحق، وجاءت مشابهة في محتواها لمعاهدة الأخوة والصداقه في ١٦ آذار ١٩٢١، وتكمّل أهميتها أنها رسخت علاقات حسن الجوار بين هذه الجمهوريات وتركيا وروسيا السوفيتية وأمنت السلام فيما بينهم، وعززت الثقة بين الأتراك والسوفيت (الجنابي، 2010: 41).

إلا أن مؤتمر لوزان (السامرائي، 2018: 359-360)، قد مثل تحولاً ملحوظاً في إتجاه السياسة الخارجية التركية تجاه الإتحاد السوفياتي، فعندها أخذت تركيا بالإبعاد عن الروس والتوجه نحو الدول الغربية ولا سيما بريطانيا، فقد اتفقت تركيا مع بريطانيا لطبع فرصة من أجل العلاقات بين البلدين، فضلاً عن المكاسب الإقليمية التي حصلت عليها في إقرار السيادة التركية عن اسطنبول وأدرنة وترافقاً (محمد، 2012: 9)، وبرز هذا العداء ضد الإتحاد السوفياتي بهذا المؤتمر وانعكس بشكل كبير على النظام الذي أقره المؤتمر للمضائق وثار فيه إلى حرية المرور في أوقات السلم و الحرب للسفن البخارية والبحرية (أوغلو، 2010: 92).

ومن جانب آخر فقد شكلت قضية المضائق ذات الأهمية الكبيرة للروس وتركيا عاملًا في تعزيز علاقتهما، وقد دفعت الظروف الداخلية والدولية لكل من روسيا وتركيا أن يحتاج أحدهما الآخر وأن ينتهجا سياسة ترمي إلى التقارب والتضامن، وهذا التضامن الذي دفع الروس إلى هضم موقف الأتراك المتخاصد في مؤتمر لوزان اتجاه قضية المضائق، خاصة وأن قرارات مؤتمر لوزان كانت مناهضة لمصلحة الإتحاد السوفياتي، وهذا ما يجعل من السهل قيام الأسطول الحربي بتهديد السواحل السوفيتية على البحر الأسود، ولهذا كانت مبررات السوفيات في غلق المضائق أمام السفن الحربية (محمد، 2012: 10)، لذلك سعى الأتراك بأن موقفهم في مؤتمر لوزان قد أساء للسوفيات لذا أخذوا يعملون جاهدين لإزالة الإنطباع السيء الذي ولده موقفهم في المؤتمر لدى السوفيات، وعلى أثر ذلك ظل كلاً من تركيا والإتحاد



السوفطي يسعان إلى تغيير النظام الذي أقره المؤتمر ويترقبان أي فرصة تسمح لتحقيق ذلك (الجنابي، 2010: 73).

شكلت مشكلة الموصل (حسين، 1977: 176)، الخطوة التي ساعدت على توطيد علاقة الصداقة بينها، فأخذ الإتحاد سوفطي بتأييد المطالب التركية في مجلس عصبة الأمم ضد بريطانيا (عبد القادر، 1955: 497).

وبعد أن حسمت مشكلة الموصل، وقع الإتحاد سوفطي معاهاة مع الجمهورية التركية في ١٧ كانون الأول ١٩٢٥م عرفت بمعاهدة الصداقة والحياد، والتي التزم بموجبها الطرفان بالإحجام عن أي هجوم من أحدهما على الآخر وبحل جميع القضايا للتنازع عليها عن طريق المفاوضات او مساعدة عصبة الأمم (السوفيت، 2007: 138).

كما وتضمنت المعاهاة ثلاثة مواد، نصت الأولى على التزام الدولتين جانب الحياد في حالة تعرض أحدهما إلى هجوم من قبل دولة ثالثة، في حين أكدت الثانية على عدم دخول أي منهما في تحالف أو عقد اتفاقية سياسية موجهة ضد الطرف الآخر، بينما تقرر بموجب المادة الثالثة أن تكون تلك المعاهاة نافذة المفعول لمدة عشر سنوات قابلة للتجديد وأن تدخل حيز التنفيذ بعد المصادقة عليها مباشرة (بهنان، 2007: 4).

وأكد جيجرين *jiggreen* وزير الخارجية السوفيتية أهمية هذه المعاهاة للإتحاد سوفطي بقوله: (إن المعاهد الموقعة مع تركيا في باريس حول الحياد وعدم الاعتداء وعدم الإشتراك في الأحلاف المعادية تمثل انموذجاً لسياسات السلمية والعلاقات الودية)، كما وقال (أن معاهاحتنا هذه قدمت لتركيا امكانات العلاقات مع الدول التي تهددها) (الجنابي، 2010: 159)، لذلك شهدت العلاقات بين الطرفين تحسناً ملحوظاً بعد إبرام معاهاة ١٩٢٥م، وظهر هذا واضحاً من خلال الزيارات المتبادلة لمسؤولي الدولتين وبأعلى المستويات ففي تشرين الثاني ١٩٢٦م التقى وزير الخارجية التركية توفيق رشدي أراس بنظيره السوفياتي، وتباحث الطرفان إمكانية انضمام تركيا إلى عصبة الأمم بالرغم من أن الإتحاد سوفطي قد حاول جاهداً منع إنضمام تركيا إلى تلك العصبة على اعتبار أنها كانت تسيطر عليها القوى الغربية، كما وتوصل الطرفان في آذار ١٩٢٨م إلى إتفاقية بشأن التحقيق في النزاعات الحدودية وشوبتها بين الدولتين (بهنان، 2007: 6).

كما ووقت إتفاقيات أخرى بين الطرفان في (١٦ آب ١٩٢٨) ومنها: اتفاقية حول طريقة بحث وحل النزاعات التي تقوم على الحدود، وتكونت الإتفاقية من (٨) مواد، أشارت أحد موادها إلى الكيفية التي

يتم من خلالها الفصل في النزاعات الحدودية عن طريق تشكيل لجنة تتألف من مخولين عن السلطات الحدودية لدراسة وتسوية الحوادث والنزاعات الحدودية الثانوية وكذلك الإنفاقية الخاصة بغير المواطنين للمنطقة الحدودية التركية السوفيتية والتي وقعت في أنقرة في ٦ آب ١٩٢٨م، وتألفت من (٦) مادة، وأشارت إلى حق المواطنين في المقاطعات المجاورة للجمهورية السوفيتية والجمهورية التركية والساكنين بشكل دائم على التمتع بإمتياز عبور الحدود القائمة بين الدولتين، فضلاً عن تقديم المساعدات أو المشورة الفنية مع الأطباء أو التجارة وضمن حدود معاهدة البارجة وكذلك تقديم المساعدة في حالة الكوارث كالحرائق والفيضانات (الجنابي، 2010: 301-303).

أن العلاقات الودية بين البلدين لم تتوقف عند هذا الحد بل شهد عام ١٩٢٨م وتحديداً في (١٩ اذار) بتوجيهه دعوة لتركيا لتكون ممثلاً في اللجنة التحضيرية لمنع السلاح، وكان للإتحاد السوفيتي الفضل في هذه الدعوة من خلال الجهود التي بذلها لمشاركة تركيا في هذه المؤتمرات وذلك تعزيزاً للسلام (محمد، 2012: 16)، إلا أنه سرعان ما ظهر الخلاف في هذا المؤتمر بين الطرفين حول المشروع السوفيتي لمنع السلاح فقد اتصف الموقف التركي بالتناقض، وأعلن رئيس الوفد التركي بأنه غير عازم على إسناد المشروع السوفيتي والسبب في ذلك وحسب قوله: ((أنهم في تركيا يناضلون ضد المساسة وهذه فإنه لا يمكن أن يظهر في المؤتمرات مساندًا ومع هذا فإذا كان من الضروري ارتداء رداء المساسة فإنه مستعد لأن يقترح على لجنة نزع السلاح إنشاء ولايات متحدة للدول المتحضرة)), كما وأعلن أنه سيرفض وسيصوت ضد فكرة نزع السلاح الشامل الذي قدمه الممثل عن الجانب السوفيتي في المؤتمر لقينوف، هذا الأمر الذي أثار القلق السوفيتي ودفعها إلى محاولة تبديد القلق من خلال اللقاء الذي تم بين السفير التركي في موسكو وبين جيجرين في ١٠ نيسان ١٩٢٨م حيث أعلن السفير أن الهدف الأساسي من زيارته كان تأكيد صداقتنا الثابتة (الجنابي، 2010: 16).

إلا أن هذا القلق لم يستمر طويلاً فسرعان ما أعلنت تركيا عن تأييدها لبروتوكول لقينوف والخاص بالتطبيق العملي الفوري لميثاق كيلوغ - بيان القاضي بفرض الحرب كأسلوب للسياسة بين أقطار العالم وقد وقع هذا البروتوكول في موسكو في ٩ شباط ١٩٢٩م، فقامت تركيا بالإلتضمام إليه في ١ نيسان ١٩٢٩ (محمد، 2012: 17؛ Gurel, 2019).

على هذا الأساس استمرت الزيارات المتداولة بين الدولتين، فقد لقيت الزيارة التي قام بها عصمت اينونو (بهنان، 2007: 12)، رئيس الوزراء التركي في ايار عام ١٩٣٢م إلى موسكو وبناءً على دعوة من قبل الحكومة السوفيتية ترحيباً حاراً، وأنشاء المفاوضات بين الجانبين تطرقاً إلى العلاقات السياسية

المتطورة بين دولتهما والمؤتمرات التي عقدتها عصبة الأمم بشأن الحد من التسلح والموقف السوفيتي المساند لتركيا في إعادة النظر في معايدة لوزان بشأن المضائق التركية، إلى جانب ما تم التوصل إليه من تقديم تسهيلات مالية سوفيتية لتركيا (طه، 2006: 8-10)، وعلى الرغم من ذلك فإن تركيا اخذت تتودد إلى الغرب وتميل إليهم ومن بينهم بريطانيا، وأبرز دليل على ذلك أنها أصبحت عضواً في عصبة الأمم في تموز عام ١٩٣٢ (النجار، ١٩٥٣: 649).

ومع أن علاقات الصداقة بين الدولتين قد بقي محافظاً عليها حتى عام ١٩٣٥، إلا أنها تراجعت وبشكل تدريجي بعد هذا التاريخ، والسبب في ذلك أن الاتحاد السوفيتي لم يعد يؤيد الإجراءات التي اتخاذها مصطفى كمال للحد من الدعاية الشيوعية في تركيا، وكذلك أن الاتحاد السوفيتي لم يتحمس للتقارب الذي حصل بين تركيا والدول الغربية ولا سيما بريطانيا (بهنان، ٢٠٠٧: ١٤).

في الوقت نفسه شهد عام ١٩٣٦م تطوراً مهماً تمثل بتوجيه الحكومة التركية مذكرة ي ١١ نيسان ١٩٣٦ إلى كل الدول المشاركة في مؤتمر لوزان ومن بينهم: (الاتحاد السوفيتي، بريطانيا، فرنسا، إيطاليا، رومانيا اليونان يوغلافيا) للبدء بمفاضلات لعقد ميثاق جديد حول نظام المضائق، وقد كان السوفييت أول من استجاب لهذه المذكرة بذكراً ارسلها في ١٦ نيسان ١٩٣٦ ووردت موافقة بقية الدول أيضاً (محمد، ٢٠١٠: ١٨)، وقد افتتح المؤتمر الدولي حول قضية نظام المضائق في ٢٢ حزيران ١٩٣٦م في مونترو (سويسرا)، وعندها طرح الوفد التركي في الجلسة مشروع ميثاق جديد يخضع بموجبه مرور السفن الحربية من المضائق سواء العائدة لها لدول البحر الأسود أو للدول الأخرى غير الواقعة على هذا البحر، بالمقابل من ذلك فقد كان هناك مشروع بريطاني يكمن في إقرار المساواة بين السفن الحربية العائدة للدول الواقعة على البحر الأسود وغير الواقعة وكانت بريطانيا تهدف من وراء مشروعها هذا هو تجريد الاتحاد السوفيتي من الحق في إمارة سفنه الحربية الكبيرة، وعندها حذر الوفد السوفيتي في المؤتمر من أن الاتحاد السوفيتي لن يوقع أبداً على الميثاق الجديد إذا تضمن موضوعات غير مقبولة بالنسبة له (السوفيت، ٢٠٠٧: 215).

انتهى المؤتمر بالتوقيع على ميثاق مونترو في ٢٠ تموز ١٩٣٦م، وحصلت فيها تركيا والإتحاد السوفيتي على مغانم كبيرة، فكانت مكاسب السوفيت تتضمن انفاساً الحد الأعلى للحملة المسموح بها في البحر الأسود للدول البعيدة عنه، كما وأعطيت تركيا الحق حينما تتعرض لخطر وقوع الحرب بإيقاف السفن الحربية الأجنبية أو السماح لها بالمرور بموجب ما تراه مناسباً لها، كما قام الميثاق بالغاء لجنة



المضائق الدولية وأعادت دفت الحكم للحكومة التركية وأعطتها حق تحصين المضائق (النشوفسكي، د.ت: 540-541).

وتعززت الصداقة التركية السوفيتية في ١٦ تموز عام ١٩٣٧، عندما زار وزيرا الخارجية التركي توفيق رشدي أراس موسكو والتقى بوزير الداخلية السوفيتي لا فرينتي بيريلا Lavrenty Beria لمناقشة أمن الدولتين، وقد تم عقد معااهدة بين الجانبين متعددة الجوانب وخاصة بعد الإرتياح الكبير الذي شعرته تركيا من نتائج مؤتمر مونترو، والذي نص على ضرورة تسليم المضائق وخاصة بعد البيان الذي نشرته الحكومة التركية في (٣١ تموز ١٩٣٧) على كل دول العالم: ( بأن تركيا تسعى للحفاظ على أمن العالم وترفض مبدأ التجزئة من أجل تحقيق السلام ) (الخزاعي، ٢٠١٦: ٩٠).

وشهدت تركيا في هذه الأثناء وفاة مصطفى كمال أتاتورك وتحديداً في ١٠ تشرين الثاني عام ١٩٣٨، واختير عاصمة إينونو رئيساً للجمهورية وأكد بأنه سيكون مخلصاً لأفكار ومبادئ وتعاليم أتاتورك وسيواصل السير على الطريق الذي رسمه (محمد، ٢٠١٠: ٢٠).

## ٢ .المبحث الثاني: الحرب العالمية الثانية وأثرها على العلاقات التركية - السوفيتية حتى عام 1945

في خضم قيام الحرب العالمية الثانية والتي جذبت إلى مدارها عشرات الأقطار، وفي هذه الأثناء وصل إلى موسكو وزير الخارجية التركي شكري سراج أوغلو في أيلول عام ١٩٣٩م، لإجراء مفاوضات، وعندما اقترحت الحكومة السوفيتية عقد معااهدة ثانية حول المساعدة المتبادلة تتحدد بم منطقة البحر الأسود فقط، كما وطالبت أيضاً بضمانات حقيقة أن لاستخدام المضائق من قبل الدولة المعنية بما يضر الشعب السوفيتي، إلا أن حكومة تركيا قد رفضت هذه المطالبات عندما اتضحت للحكومة السوفيتية بأن زيارة اوغلو ماصهي إلا مناورة هدفها إثارة العداء بينها وبينmania في خريف ١٩٣٩م (السوفيت، ٢٠٠٧: ٢٣٦).

وبالمقابل من ذلك فقد أعلنت تركيا حيادها في الحرب، مما دفعها إلى انتهاج سياسة حذرة بشأن المضائق، فلم تسمح للحلفاء بإستخدامها في بادئ الأمر، في إمدادهم لروسيا كون أن السفن التجارية غير المحمية فيها سوف تتعرض للإبادة من قبل دول المحور خاصة وأنها أي تركيا ستمنع مرورها على وجه التأكيد (عبد، ٢٠٠٥: ٢٦-٢٧) مما دفعها ذلك إلى عقد معااهدة عدم الإعتداء مع الروس، كما عقدت مع إنجلترا وفرنسا تقتضي بمساعدتها إذا هاجمتها دولة أوروبية (بك، د.ت: ٢٥٣).

حاول الإتحاد السوفيتي في هذه الأثناء تأمين جبهته الجنوبية من جهة المضائق والبحر الأسود، وعندها أبلغ السفير السوفيتي في أنقرة في ١٤ آب ١٩٣٩ وزير الخارجية التركي عن استعداد حكومته للدخول في إتفاقية بينهما تكون سرية (اسماعيل، ٢٠٠٤: ١٨٥)، إلا أن توقيع ميثاق مولوتوف - ريبانتروب أي الميثاق السوفيتي - الألماني في آب ١٩٣٩ والذي قسمت بموجبه أوروبا الشرقية بين ألمانيا النازية وروسيا السوفيتية قد شكل صدمة كبيرة لحكومة التركية والمتمثلة بحكومة أنقرة (زوركر، ٢٠١٣: ٢٩٥)، لكون أن هذا الإتفاق يجعلها تواجه إمكانية الدخول للحرب ضد جارتها الشمالية نتيجة علاقتها مع بريطانيا وفرنسا، وعلى أثر ذلك أرسلت الحكومة التركية إلى موسكو عن طريق وزير خارجيتها في ٢٤ أيلول من العام ذاته مشروع إتفاق ثانٍ يتضمن إغلاق البحر الأسود بوجه الملاحة الدولية، إلا أن السوفيت قد طلبوا غلق المضائق التركية بوجه السفن البريطانية والفرنسية لكونها لم ترد طقوس حليفهم المانيا من جهة البلقان والبحر الأسود، وحينها رفض الأتراك هذا الطلب كونه يؤدي إلى إدخالها للحرب ضد بريطانيا وفرنسا، وعندما اخفق الطرفان في التوصل إلى عقد أي إتفاق بينهما (اسماعيل، ٢٠٠٤: ١٨٦-١٨٥).

كما وعقدت تركيا إتفاقية تحالف مع بريطانيا وفرنسا وذلك في تشرين الأول ١٩٣٩، وفيها تعهدوا بتقديم المعونة والمساعدة إلى تركيا في حالة وقوع هجوم عليها من قبل دولة أوربية أخرى، فضلاً عن هذه الإتفاقية قد تضمنت شرطاً مقتضاها الا تضطر تركيا لأي نزاع عسكري ضد الإتحاد السوفيتي، بالمقابل من ذلك فقد انتقد السوفيت هذه الإتفاقية إنقاذاً لاذعاً، كون أن هذا التحالف قد جاء لصالح الحلفاء بمسألة إرسال اساطيلهم إلى البحر الأسود (النعميمي، ٢٠١١: ٥١).

وأن تركيا بإعلانها الحياد لم تكن صادقة وبشكل تام والدليل على ذلك أنها تميل إلى أكثر من طرف فتارة تظهر للولايات المتحدة وحلفائها أنها معهم، وتارة تظهر موقف نفسه لألمانيا عندما هاجمت ألمانيا الإتحاد السوفيتي في ٢٢ حزيران ١٩٤١، إذ أن حيادها لم يمنعها من تحويل البلد إلى حليف غير متحاربة وتكون بذلك قد خرقت بنود معايدة مونتر والسامح في ٩ تموز ١٩٤١ لقسم في البوارج والسفين الألمانية والإيطالية عبر المضائق إلى البحر الأسود، ودفع كل هذه الأحداث البريطانيين إلى عقد تحالف مع الإتحاد السوفيتي في ١٠ تموز ١٩٤١ كرد فعل على التحالف الألماني التركي، وولد ردة فعل من جانب الأتراك الأمر الذي استغله الألمان بالموافقة في ١٢ تموز ١٩٤١ على تجهيز تركيا بكل أنواع الأسلحة وحسب ما متفق بالإتفاق المعقود بين الطرفين سابقاً بعام ١٩٣٩ م (نذير، ٢٠١٤: ١٠٦-١٠٧).

إن العلاقات التركية السوفيتية بمثيل هذه التطورات وما تشهده الساحة الأوروبية في هذه المدة قد أخذت تتغير وبدأت بالتحول إلى عداء علني وهذا ناتج من الاحتلال الألماني للسوفيت فوقتها طلب السوفيت من الأتراك بدخول الحرب إلى جانب الحلفاء فضلاً عن قيامهم بنشر مقال اتهموا فيه الأتراك في أيلول عام ١٩٤٣ م بعنوان (الحرب والطبقة العاملة) بإطالة أمد الحرب عن طريق حماية الجناح الألماني في منطقة البلقان، لذلك أخذت الحكومة التركية بالشعور بالقلق والتواتر من تنامي قوة السوفيت، وقيام رئيس الوزراء التركي بتحذير السفير البريطاني من أن أي نصر سوفيتي سيؤدي إلى خلق حالة من الفوضى في أوروبا كلها (اسماعيل، 2007: 191).

وجرى على أثر ذلك مفاوضات بين الطرفين من أي التركي السوفيتي في أيار ١٩٤٤، إلا أنه لم يتم التوصل لأي نتيجة، عندها ادركت الحكومة السوفيتية بعدم التفاهم مع قادة تركيا، لذلك أقدمت الحكومة السوفيتية على خطوة إلغاء معاهدة الصداقة والحياد المعقدوبة في عام ١٩٢٥ م، وأيضاً اقترحت على تركيا معايدة جديدة معلنة بأن هذه المعايدة نتيجة للتغيرات العميقه التي حصلت ولا سيما في سنوات الحرب العالمية الثانية لم تعد تلائم الوضع الجديد وأصبحت تتطلب تحسيناً جدياً، إلا وجاء الرد التركي في ٧ نيسان ١٩٤٥ م (بأنها اخذت بالإعتبار رغبة الحكومة السوفيتية بإلغاء هذه المعايدة وإستبدالها بمعاهدة جديدة أخرى أكثر انطباقاً على المصالح المالية لكلا البلدين وتطوي على تحسينات جديدة) (السوفيت، 2004: 257).

وبذلك دخلت العلاقات بين الطرفين مرحلة جديدة من التأزم، فقد بدا واضحاً بأن السوفيت كانوا يصررون على أربعة شروط من أجل تجديد معايدة عدم الإعتداء أهمها: إرجاع الأتراك لمدينتي قارص واردهان للسوفيت، ومنح الإتحاد السوفيتي قواعد عسكرية في مضيق البوسفور، والدردنيل، وتعديل بنود معايدة مونترو المتعلقة بالمضائق وإعادة النظر في تحديد الحدود بين تركيا وبلغاريا والتحكم في هذا الشأن لصالح بلغاريا (اسماعيل، 2007: 191).

وقبل انتهاء الحرب العالمية الثانية أعلنت الحكومة التركية وعن طريق رئيس وزراءها عصمت اينونو عن إنضمام تركيا للحرب (نذير، 2014: 130)، وذلك قبل ستة أيام من إنتهاء المدة التي حددها المتركون في مؤتمر يالطا (الصمد، 1983: 435-436)، وعندما صرخ عصمت اينونو قائلاً: ((انتا دخلنا الحرب ضد الألمان واليابانيين فقط بناءً على طلب الحلفاء أن ذلك ينطوي حتماً على أهمية ما بالنسبة لهم لذا فإنهم أصرروا عليه)) (نذير، 2014: 130).

### 3 .المبحث الثالث: العلاقات الاقتصادية التركية - السوفيتية ١٩٣٩-١٩٤٣ م

إن العلاقات التركية السوفيتية خلال هذه المدة لم تقتصر على الجانب السياسي فحسب، وإنما شملت الناحية الاقتصادية، فقد شهدت العلاقات الاقتصادية بين الدولتين تطويراً ملحوظاً، لحاجة الأتراك الماسة إلى السلع النهائية أي المقصود بها سلع الإستهلاكية وخاصة السوفيتية وأن حاجة الأتراك لهذه السلع نابعة من إنشغالها في حربها ضد قوات الاحتلالagni، لذلك أخذ السوفيت ببذل الجهد من أجل زيادة صادرات سلعهم إلى تركيا، وعلى هذا فقد بلغت التجارة السوفيتية إلى تركيا مستوى عالي شكل نسبة ٢٥٪ من مجمل التجارة الخارجية السوفيتية وذلك لمدة من ١٩٢٣ - ١٩٢١م، وتمثلت السلع السوفيتية المصدرة لتركيا بالقمح والسكر والخشب والمنسوجات القطنية والنفط والفحمر، بينما السلع التي يستوردها السوفيت من الأتراك فهي الفواكه والتبغ والسجاد وجوز الهند (بهنان، 2007: 14).

أما بالنسبة إلى التبادل التجاري بينهما فقد تمثل بإفتتاح وكالة تجارية سوفيتية في استانبول عام ١٩٢٤م، وأعقبها افتتاح وكالة رسمية تركية - سوفيتية، وكان الهدف منها جذب الرأسمال الأجنبي وجعل الفحم الحجري المتصلب والأسمدة السوفيتية وغيرها من المنتجات متاحة لتصدير إلى الأسواق التركية، وبلغت متوجه الصادرات السوفيتية إلى تركيا ٦٠١ مليون ليرة تركية، في حين بلغت إستيرادات الإتحاد السوفياتي من تركيا في العام ذاتها أي عام ١٩٢٥م (٤٠.٩) مليون ليرة تركية (Vahram، 2019: 93).

وتم عقد أول اتفاقية تجارية بين البلدين في ١١ اذار عام ١٩٢٧، حول التجارة والملاحة، وقد حصلت تركيا بموجبها على نقل أنواع غنية من بضائعها إلى الإتحاد السوفياتي، إلى جانب إمتيازات خاصة في مسائل الضرائب الجمركية ومرور البضائع، ونتيجة لهذه الاتفاقية فقد ازداد حجم التبادل التجاري بينهما من ٩٦٠٦ مليون روبل عام ١٩٢٦ إلى ١٠١٩ مليون روبل عام ١٩٢٨ (عتو، 2016: 116).

سرعان ما تعرض التبادل التجاري بين البلدين إلى التدهور والإختفاض نتيجة لقيام الأزمة الاقتصادية العالمية عام ١٩٢٩ - ١٩٣٣م، والتي تركت آثارها على الأتراك حالها حال بقية الدول التي عصفت بها الأزمة، بالرغم من الاتفاقية التي عقدت بين الطرفين عام ١٩٣١م، فقد انخفضت الصادرات السوفيتية إلى تركيا (٧٠٢) مليون ليرة تركية، بينما شهدت إستيراداتها من تركيا هي الأخرى إنخفاضاً خلال العام ذاته وصلت إلى (٤٠٦) مليون ليرة تركية (بهنان، 2007: 117)، إلا أن ذلك لم يمنع الطرفان من التوقيع على اتفاقية جديدة في عام ١٩٣٢م، والتي نصت على قيام الإتحاد السوفياتي بتقديم قرض صناعي إلى تركيا قيمته (٨) ملايين دولار لشراء مصانع سوفيتية حديثة على أن يتم تسديد



هذا القرض بالليلة التركية وعلى مدى عشرين عاماً، فضلاً، عن تعهد الحكومة السوفيتية بإستقبال المتخصصين والفنانين الأتراك في مختلف المدارس والمعاهد الفنية السوفيتية (المنوفي، 1971: 116). لم تتوقف العلاقات الإقتصادية بين الدولتين عند هذا الحد وإنما قدم الإتحاد السوفياتي لتركيا في عام ١٩٣٤ مساعدة قدرت قيمتها ثمانية ملايين دولار من أجل الإنفاق على التجهيزات الصناعية، وتسديد قيمتها دون فوائد وعند ذلك ثمن عصمت أينونو رئيس الوزراء التركي هذه المساعدة بقوله: (إن المساعدات الصناعية السوفيتية الهائلة لبلدنا تؤدي إلى تطوير صناعتنا الوطنية، وسوف تبقى هذه المساعدات رمزاً للصداقية الأكيدة بين بلدينا) (النعميمي، د.ت: 55)، وعندها شرعت الحكومة التركية بتنفيذ خرائطها الصناعية الأولى بإنشاء معمل للغزل والنسيج في ولاية قيصري اعتماداً على القرض والخبرات الغنية السوفيتية، وأن هذا المعمل سيمول من قبل مصرف سومر ببنفة إنشاء تقدر (٥) مليون ليرة تركية وبمعدل عدد عمال يقدر بـ (١٥٠٠) عامل تربوا بالمعامل السوفيتية، وتم إفتتاح هذا المعمل في ١٦ أيلول ١٩٣٥ م (بهنان، 2007: 19-20).

كما وتم إبرام إتفاقيتين أحدهما متعلق بالملاحة والآخر بنظام المدفوعات وذلك في عام ١٩٣٧، واستأثر الإتحاد السوفياتي في عام ١٩٣٨ م نسبة (٦٢) في المائة من صادرات تركيا الصدفية، و (٤٣) بالمائة من صادراتها المائية وكميات من الفواكه ولم يقتصر الأمر هذا عند هذا الحد وإنما قام السوفيت بتزويد تركيا بكميات من المواد الصلبة ومنتجات البترول (المنوفي، 1971: 116)، يتضح من خلال الحرب العالمية الثانية لم يكن هناك علاقات اقتصادية بين الطرفين بسبب ميل الأتراك إلى جانب الألمان والبريطانيين، لذلك يمكن القول أن العلاقات بين الجانبين لم تتخذ صفة واحدة وإنما صفات مختلفة وحسب كل مرحلة تاريخية تمر بها.

## الخاتمة

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

1. ان العلاقات بين الطرفين لم تكن على و蒂رة واحدة فتارة يتخللها العداء والتوتر وهذا ما لاحظناه في بداية العلاقات وخاصة قبل قيام الجمهورية التركية والناتج من الأطماع الروسية في الحصول على موطن قدم في البحر الأسود الواقع تحت سيطرة العثمانيين.

2. شكلت الحرب العالمية الأولى محطة من محطات العلاقة بين الطرفين حينما تعرض العثمانيين إلى الهزيمة وإجبارهم على توقيع هدنة مودرس التي خسر فيها العثمانيين الكثير من مناطقهم لصالح الروس.

3. اتخذت العلاقات بين الجانبين الصفة الودية بعد قيام الجمهورية التركية على يد مصطفى كمال أتاتورك هذه الودية التي انعكست على الجانبين من خلال الإنفاقيات التي وقعتها الجانبين وكان لها أثراً كبيراً على مجرى الأحداث والتطورات داخل البلاد وخاصة موقف الروس المؤيد للمطالب التركية بمسألة الموصل ضد البريطانيين في مؤتمر لوزان.

4. ان العلاقات السياسية الجيدة القائمة بين البلدين قد انعكست إيجابياً على قيام تعاون وثيق في المجالات الأخرى بالشكل الذي خدم تركيا ومنها الأساس القوي وخاصة المجال الاقتصادي.

5. وعلى الرغم من عقد إتفاقية التعاون والصداقة بين الجانبين إلا أن هذه الإنفاقية لم تكن كفيلة لضمان الاستقرار في علاقات الأتراك مع السوفيت إذ سرعان ما تعرضت إلى التوتر بعد عقد معاهدة موتنر ومحاولة السوفيت فرض شراكتهم على الأتراك في مسألة الحقائق.

6. وتأسيساً لما تقدم فإن العلاقات بين الجانبين قد دخلت مرحلة جديدة في سنوات الحرب العالمية الثانية والتي شهدت تغير الأتراك في علاقتها مع السوفيت أي ممكن أن نقول سياسة الصعود على السلم فتارة تقف إلى جانب الروس وتارة إلى جانب الحلفاء بريطانيا وفرنسا وحسب ما تميله عليها مصلحتها، فضلاً عن علاقتها الكبيرة بالألمان خلال هذه المدة والتي شهدت تطوراً ملحوظاً انعكس على التبادل التجاري كذلك بين الجانبين والذي أثر على علاقتها بجاراتها الشمالية الروس، لذلك يمكن القول أن العلاقات بين الجانبين لم تتخذ صفة واحدة وإنما صفات مختلفة وحسب كل مرحلة تاريخية تمر بها.

### المصادر

- [1] أوغلو، أحمد داود. (2010). العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.
- [2] بك، محمد رفعت. (د. ت). التيارات السياسية في حوض البحر الأبيض المتوسط. د. م: لجنة البناء العربي.
- [3] بهنان، حنا عزو. (1989). التطوريات السياسية في تركيا ١٩١٩ - ١٩٢٣، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، الآداب.

- [4] بهنان، حنا عزو. (2007). العلاقات التركية - السوفيتية ١٩٢٥ - ١٩٣٥. مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل.
- [5] تركيا وحلف شمال الاطلسي. (د. م: د. مط، د. ت).
- [6] الجمال، احمد عبد القادر. (1955). من مشكلات الشرق الأوسط. مصر: مكتبة الانجلو المصرية.
- [7] جميل، هبة احمد. (2009). دور مصطفى كمال في تحقيق مشروع استقلال تركيا ١٩١٨ - ١٩٢٣، رسالة ماجستير، جامعة البصرة، كلية التربية.
- [8] الجنابي، انتصار زيدان. (2010). العلاقات التركية السوفيتية، ١٩٢٣ - ١٩٢٩. بغداد: دار الكتب والوثائق.
- [9] حاج عنو، مريم ولبياء الشكر. (2016). سياسة كمال اتاتورك من ١٩٢٦ - ١٩٣٨، رسالة ماجستير، جامعة الجيلاني بونعامة، الجزائر.
- [10] الخزاعي، هديل عبيد حسن. (2016). توفيق روشنتو اراس حياته ودوره في السياسة الخارجية التركية حتى عام ١٩٤٠، رسالة ماجستير، جامعة القادسية، كلية التربية.
- [11] زوركر، اريك. (2013). تاريخ تركيا، الحديث. بيروت: دار المدار الإسلامي.
- [12] السامرائي، أحمد محمود علو. (مجلة 14). مؤتمر لوزان ونتائجها على تركيا الحديثة. مداد الآداب، الجامعة العراقية.
- [13] عبد، انس يونس. (2005). سياسة تركيا الخارجية إتجاه دول أوروبا الغربية ١٩٥٠ - ١٩٦٠، رسالة ماجستير، جامعة بابل، كلية التربية.
- [14] الكيلي، عبدالوهاب. (د. ت). موسوعة السياسة. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- [15] لننوفسكي، جورج. (د. ت). الشرق الأوسط في الشؤون العالمية. ترجمة جعفر الخياط. العراق: دار الكشاف، ج ٢.
- [16] مجموعة من الباحثين السوفيت. (2007). تاريخ تركيا المعاصر. ترجمة: هاشم صالح التكريتي. السليمانية: مؤسسة حمدي للطباعة والنشر.
- [17] محمد، نديم خليل. (2012). سياسة تركيا الخارجية من 1918-1939. ديالى، جامعة ديالى.
- [18] المنوفي، كمال. (1971). تطور العلاقات السوفيتية التركية السياسة الدولية. القاهرة، العدد .٢٤

- [19] موقف تركيا من الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥. (مجلة ٢). جامعة الموصل، كلية التربية الإسلامية.
- [20] النجار، حسين فوزي. (1953). السياسة الاستراتيجية في الشرق الأوسط. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.
- [21] نذير، امين عباس. (2014). العلاقات الأمريكية التركية ١٩٣٩ - ١٩٤٥. بغداد: مكتبة الوان.
- [22] النعيمي، احمد نوري. (2011). العلاقات التركية الروسية دراسة في الصراع والتعاون. عمان: دار زهران للنشر التوزيع.
- [23] ياسين، علاء طه. (2006). عصمت اينونو ودوره السياسي في تركيا ١٨٨٤ - ١٩٧٣. اطروحة دكتوراه، الجامعة المستنصرية، كلية التربية.
- [24] Gurel, Berk Can. (2013). 1919-1939 Turkey-USSR Relations. Ted Ankara College Foundation, Turkey.
- [25] Isci, Onur. (2019). Turkey and the Soviet Union During World War II. I.B Tauris, London, U.K.
- [26] The-Matevosyan, Vahram. (2019). Turkey, Kemalism and the Soviet Union. Palgrave Macmillan, Springer Nature, Switzerland.